

جريدة الجمهورية 12/1/2013 الإمتحان الأخير!

بعدما أضاعت الأحزاب المارونية زهاء ثماني سنوات في تجهيل أو تغييب قانون الإنتخاب متفرجين على قوانين بعدّها غيرهم كما حصل في الإقتراح الذي أعدته لجنة فؤاد بطرس أو الإقتراح الذي أقرته حكومة " ميقاتي حزب الله " أو " حكومة القمصان السود " الذي يفضي إلى تقسيم لبنان 13 دائرة إنتخابية مع تطبيق آلية الإقتراح على أساس النظام النسبي ، وقد قمنا بالتعليق على هذا الأمر مراراً ليس إلا لأن النسبية لا تتلاءم مع ما رمى إليه إتفاق الطائف لجهة إستحالة تحقيق المناصفة.

فالنسبية تعبر بكل بساطة عن نسبة الناخبين المسيحيين في انتخابات عام 2013 البالغة 36 % من مجموع الناخبين ورقياً (أما فعلياً فهم بعديين عن هذه النسبة) أي أنهم لا يمكنهم أن يختاروا أكثر من 46 نائب كحد أقصى بإرادتهم الحرة ، وفي ظل التمثيل الطائفي سيفوز ربع النواب على أساس النظام الأكثرية ، 32 نائب يتوزعون على 60 % من الدوائر بسبب عدم وجود مقعدين من المقاعد المخصصة للطوائف في هذه الدوائر ، وأن قدرة التصويت لدى المسيحيين ستراجع في كسروان مثلاً من 88 % إلى 68 % بسبب إلحاقها بجبيل ، وفي المتن من 95 % إلى 68 % بسبب إلحاقها ببييدا ، وفي جزين من 77 % إلى 21 % بسبب إلحاقها بصور والزهراني وصيدا ، كما ستراجع قدرة التصويت لدى السنة في صيدا من 93 % إلى 31 % بسبب إلحاقها بصور والزهراني وجزين.

وعليه فإن مشروع حكومة الميقاتي الذي اغتبط له حزب الله فرحاً لكونه سيحصل 69 نائباً من خلاله ، من دون أن يكون الإشتراكي إلى جانبه وإلا فيحصل 79 نائباً ، وقد دفّ له وزراء التيار ، وهم حتى هذه الساعة لا ينكفئون عن التصريح أنهم يريدون استعادة النواب المسلوبين (على الرغم من أنهم قد اعتقدوا أنهم استعادوا الشراكة والتمثيل الصحيح قبيل عودتهم من الدوحة) . وفي المقابل صوتوا على النسبية في مجلس الوزراء الذي لا يحقق إلا المثالته ، وبعد ذلك بل وبالرغم من ذلك فقد تقدموا لاحقاً باقتراح قانون يرمي إلى الإنتخاب على أساس الإنتماء الطائفي فقط (أي ما يُسمى خطأً المشروع الأرثوذكسي وقد طرحته الرابطة المارونية في الثمانينات من القرن المنصرم بعد أن كان قد طرحه الراحل الكبير النائب إدمون نعيم في الستينات) وفي ذلك قمة التناقض لأن من يريد هذا الإقتراح في مجلس النواب لا يصوّت قبله على ذلك المشروع في مجلس الوزراء.

وإذا كنا لسنا في صدد إطلاق الأحكام بحق أحد إلا أننا نريد حلاً لهذه المعضلة ، فقوى 14 آذار تبنت مشروعنا القاضي بتقسيم لبنان 47 دائرة وجعلته 50 دائرة بعد أن عدّلت في ثلاث دوائر ، وهذا ما يؤيده تيار المستقبل كما صرّح بذلك رئيس الكتلة الرئيس فؤاد السنيورة من الصرح البطريركي ، فيما لم يتبنى حينذاك حلفاء التيار لا سيما حزب الله وحركة أمل مشروع اللقاء الأرثوذكسي لكنهم اليوم عادوا وتبنّوه !!!

هكذا وكما أضاعت الأحزاب المارونية فرصة كبيرة لإعادة التوازن منذ ثماني سنوات ، ها هم اليوم يتناحرون على قانون الإنتخاب ليس لإعادة التوازن بل لإقرار قانون يؤمن لكل فريق الفوز بالإنتخاب . وفي ظل هذا التناحر جانب ديمقراطي ، لكن الجانب المتعلق بإعادة التوازن والتمثيل الصحيح بعيد كل البعد عن إهتمامات هؤلاء.

وكي لا يرسبوا في الإمتحان الإنتخابي الأخير الذي لن يكرروه قبل العام 2017 وعندها لا ندري أين سترسي سفينة هذا الوطن ، فما عليهم إلا المزوجة بين المشاريع المطروحة قيد التداول وهي ، مشروع اللقاء الأرثوذكسي الذي لا يحظى بإجماع اللبنانيين والنسبية التي تحقق المثاللة لا بل تركزها والدوائر الصغرى من خلال إقرار التقسيمات على اساس الدوائر الصغرى (47 دائرة) مع آلية الإقتراع على أساس " لكل ناخب صوت واحد One Person one vote " وفي ذلك نكون قد دمجنا المشاريع كلها ، بغية تحقيق التوازن وتطبيق المناصفة الحقيقية.

وإن أي إصرار على النسبية لا يحقق هذه الغاية لأنها تؤدي إلى المثاللة التي سعى البعض لتحقيقها بعد نشوة العدوان المجيد على اللبنانيين في 7 أيار . وقبل هذا العدوان في الصالونات السياسية التي امتد صداها إلى طهران أو أتى منها سيان .

وتفضي آلية " One Person one vote " إلى تجنب تأثير الناخبين الشيعة مثلاً على غيرهم من الناخبين والعكس صحيح كما يحصل في دائرة جبيل وبعيدا وجزين وبعلك الهرمل والباق وزحلة وكذلك الأمر بالنسبة للناخبين السنة ، بحيث يتمكن المسيحيون من انتخاب 64 نائباً ، وما سوى ذلك من مشاريع تبقى في إطار التجاذب على المصالح أو تعارضها بين سائر الأطراف. وهم حتى تاريخه لم يتمكنوا من أن ينشأوا مجلساً دائماً ليضع الخطوط العريضة لهم ، شأنهم شأن أي أقلية في العالم بحيث يحدد لهم الخطوط العريضة لأنماطهم السياسية التي تمنع عليهم مخالفتها ، منعاً لتعارض مصالحهم وتقطيع أشلاء الطائفة ، وإلا فهم ليسوا أهلاً للحفاظ على إرثها وعلى نضالاتها التاريخية.

وحالياً لا يبدو أن هناك جسماً متمكناً يمكن له أن يؤدي هذا الدور سوى الرابطة المارونية التي راحت تلعب دوراً مهماً في الآونة الأخيرة لا سيما في لجانها المتخصصة واقتراحاتها الوطنية ، عسى أن يتمكن المجلس المقرر إنتخابه في 23 آذار المقبل من القيام بهذا الدور . وكم كنا نتمنى ألا نعالج مسائل مماثلة لولا أن الدستور اللبناني لا يزال توافقي ذات تمثيل للجماعات الطائفية ، وإلا ولو كنا في دستور دولة مدنية فحبذا علينا أن ننادي بلبان دائرة إنتخابية واحدة وعلى أساس النظام النسبي ، وذلك في ظل نظام حزبي عصري يتم فيه التداول على رئاسة الأحزاب ، وليس مجرد أحزاب أشخاص أو بيوت وعائلات سياسية تختصر الحياة السياسية وتزيد فيها عقماً على عقم.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد